

فهو ما منه بقوله وحيت كل من ذكر رجلا وصي أو انى وخصه فمعه اي
قريب يترعه بين المنار من اولها وها والارض منهم بتعريف واحد
والتي اي الورع كما غيره كما ويحوي حماريغ في الصلاة عليه بالبرية
لذو الرق بالموت ولو عطف هذا الفا وقدمه على الفوعة فقالوا ليق
وغوه فترعه كان اولى وان حضرت بجبان رنية لا تسمى الاستسفا
سما وان كان مفضولا سوى النساء فخصه لا يحل ذلك في العصبى والى
ويجى المشكل للذم عطف الصبي لا يبعي للرجل كما افوه كلامه لا قد
يقف معه في الصف جملته في المائى والشكل والاولى بلا مائة وفي المائة
وان كان شرا نبي فان لم يكن سبق ارفع وركنها اي صفة الخزانة
احد الله كتمها ونبي مطلق الفرض عن فرض الكفاية كما يجب تعين
الميت ولا معرفته وثانها الكبير لمصنف يارب منها تكبيره التوجه
رواه الشيطان وفي نسخة بدل يا ربه والجنس كالتكبير في الاضطرار
الصلاة ايضا لا تخافا قلت ولا يتابع المأمورين ليس له الاتباع
الا كما في رابده على اربع اعدم سنة للامام وان نظر للسلامة فيه
اي الرايد ليعلمه لتاكيد الثابتة على الاصح فيهما ومعاينه في الاول
انه يتابعه لتاكيد المتابعة وفي الثاني لا يتطوع بركبته
لحال ما لو قام الي خاتمة وتاليتها الصلاة عليه ففهمها وراى
قولهم جميعه التمام اي تمام السلام دعما لارادة القول
بانه يجزى هذا السلام عليه واليهما سورن ظهر لعموم خبر
الصلاة لمن لم يقبل فيها تختم الكتاب عقيب التكبير في الاول
لقول اي امامه الاضطراري انه من السنة رواه الشيخ
باستاد على شرط الشيخين قلت وليست سورن الميراث غير
اي غير الاول في الصلاة فخر في غير اولي يكون الميراث
والجوع والذي ضرب عليه النبي والمجهور انها يجب في الميراث
وقد سقط ذلك في الاصل وخاسها ان يفتي في عقيب التكبير
الثانية على الرسول صلى الله عليه وسلم لان قيل الله صلاة الامم
والصلاة على علي رواه الدرر قطني والسبب في ذلك صلواته بمن
شواهد معتد بها وقيلها الامم صلواتها غير وسادها صلواتها
الثانية اي عقيب الثانية دعاه الميت بالحق والحق
اي الدعاء على الجهر اخصر له وكونه اي ما حقه وعبر
على الميت فأنقضوا الدعاء في غير الدعاء

وسايعها وهو الخاتم اي طافه ارتكبا فيها في حق غير العا جرح من الغنام
القيام بها فغيرها الفا العا جرحه ثباتي ببدله كما في غيره ويح
رواه الكنديين كلاي في التكريرات كلها حد ومكثيه ونصها
بين التكبيرات تحت صدره كما في غيرها ويستحب ان يقبل بها
في لغة اخرى لو لم يلقه اربعة اي سترها ولو لم يلقها اربعة
بالا فزاد لانه من سننها كما في التامين ولا يطول به جملته في
ويروى بدبا لولي عمر بن عبد الثالث مع الدعاء للميت وبعد
الثانية عقب الصلاة عليه ليكون اقرب الي الاجابة كما روي في
الروضة ثم قال ولا يشترط ترتيب هذه التلوات لثبته اولى
قاله وليس تطويل الدعاء في الرابعة لثبته في الجليل والتمسك
حيث ادرك اي ولا ينظر التكبير المستعمله لحيو ما دونها
تقريبه بالقرارة وان كان الامام في غير الاول فان كان الامام عقب
كثيره بركعه وسقطت عنه الغل في ولا يشترط التكبير اي برك
لما لم يكن له الامام في اثباتها وليتبعه في ذلك اي تكبيره ولا يركه
ان يتوالفها حتى يواقع فيه بل يبتعد عنه باقربا ثم يتبعه بالتكبير
ان لم يكن عذر تكبيره اي يتطوّل صلاة ثم يتبعه عن امامه تكبيره فقط
بلا عذر وان لم يكن يركبها كبر الامام المستقبلة اذا افتداهما
بظهر في التكبيرات وهو تخلف فاحسن يشبه التخلف بركعه وخرج قوله
من رواية ان لم يركبها عذر من عذر يطوقه او شيان او غير
سماح تكبيره ولا يطول يتخلفه بتكبيره بل بتكبيره بين على ما اقتضاه
كلامه واد ايضا حفظ الدم في هذه الوقف المظان على التخلف
تكريرا فيما هو احتمال للرافعي وانما الامام يدارك المسبوق ما كان
واقف فيهما اي صلاة الاحراق بجملة سقط عليه الصلاة الصبي
المسبوق وجوز الرجال لانه من جنسهم ولا يشترط فيها الجماعة
تكريرا لكنها تنقضي في صلاة الجماعة وبالنسبة الي فضلته
في وجوه رجلين والوسيلة ما اقتضاه من التكبيرين ودعاوه الميراث
لا حاجة لغير فنده في تكبيره لمن للصورة وللحصر الرجل
اي الاجادة وبسبب ان يصدوا سفوات وان كان الميت في
روضة وانما هو ان يفتي فيما ذكره المارة وجزيره في الجوع
عقب عن السجد ولو لم يركبها العبدية والدعوى اي الدعاء

عنه اوسيان من نظير العيا سرحنا
ما قيل في الصلاة المكتوبة من المظان
ويروى الكنديين في ان يركبها
لما روى الشيخ في فضلها الناحية
بواجبه لانتها وكفره شيئا من
منهم وغيره مع البري منه فقالوا
ما اقتضاه من ان يركبها والرجل
اي بطلان مطلقا لانه لو يفتي
اسما جميع التكريرات لم يطرده

